

” في العمق“

ضبط طموحات أردوغان
يحتاج إلى خبرة بايدن

شراء منظومة أس - 400 الروسية والتدخل في سوريا وقمع الأكراد أبرز ملفات المفاوضة بين واشنطن وأنقرة

من السابق لأوانه وضع نقطة البداية في العلاقات التركية مع الولايات المتحدة في عهد الرئيس المنتخب جو بايدن رغم التباين الكبير في الرؤى بين كلا الرجلين للعديد من الملفات الجيوستراتيجية، غير أن المحللين لديهم قناعة بأن عملية ضبط طموحات الرئيس رجب طيب أردوغان قد تسيطر عليها حنكة الساكن الجديد للبيت الأبيض، والذي يحمل في جعبته خبرات سنوات في العلاقات الخارجية بين الحلفاء والأعداء.

واشنطن/أنقرة - يتحتم على الولايات المتحدة بالتأكيد أن تتحدث بصوت عال خلال مرحلة ما بعد الرئيس دونالد ترامب وأن تتخذ علانية تعميقات استبعاد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وأشياء أخرى عمل عليها خلال السنوات الماضية ضمن طموحاته التوسعية. ولكن في غضون ذلك، يجب أن تواجه الواقع أيضا على الرغم من كل عيوبه، حيث لا يزال أردوغان يقود دولة مهمة ولا يزال الشخص الوحيد الذي يمكن للولايات المتحدة أن تحاول القيام بأعمال تجارية حتى لو كانت هناك خلافات كبيرة بين البلدين.

ويقول تاشبينار إن الأمر المغربي للإدارة الأميركية القادمة هو معاقبة تركيا على تجاوزاتها العديدة، فالأساليب الاستبدادية للرئيس أردوغان، وانتقامه العسكري القاسي ضد الأكراد السوريين حلفاء الولايات المتحدة في هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية وشراؤه لأنظمة الدفاع الصاروخي الروسية، تركت أنقرة مع القليل من الأصدقاء في واشنطن. ومن الواضح أن تركيا تحت قيادة أردوغان هي دولة تنحرف عنها جانبا قدر الإمكان، وقد يطلب البعض من أعضاء الناتو التسعة والعشرين الآخرين طرد تركيا من الحلف، على الرغم من عدم وجود آلية يمكن من خلالها طرد عضو في الناتو أو حتى تعليقه. ولكن عند النظر بعمق إلى كل تلك الأمور المشابهة فأي من ذلك سيكون خطأ بالنسبة للإدارة الأميركية الجديدة، التي تحتاج إلى التعامل بشكل دبلوماسي فيه نوع الليونة أحيانا والتشدد أحيانا أخرى حتى تسير الأمور على ما يرام، لأن أي خروج عن السكة قد يكلف الجميع الكثير من الوقت والمال فضلا عن إعادة الحسابات السياسية.

وعلاوة على ذلك على الرغم من كل أخطائه في ما يتعلق بالصراع السوري على مر السنين، فهي ليست أسوأ من إخفاقات الولايات المتحدة وغفرتها في الشرق الأوسط على مدى العقدين الماضيين.

ويتابع المراقبون امتعاض العديد من الدول من تأجيل فتح النقاشات حول مشروع إصلاح مجلس الأمن الذي لا يزال جبرا على ورق منذ أكثر من 12 عاما، وأنعكاساتها على تحقيق المساواة في خضم ما يحدث من صراعات حول العالم، وخاصة بين القوى الرئيسية، حيث يبدو أن الجميع سينتظر سنوات أخرى حتى تصل وجهات نظر "الأعداء" إلى التوافق حول هذه القضية.

لندن - ترسخ قناعة على الساحة الدولية أن مسألة إصلاح مجلس الأمن المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ أكثر من عقد من الزمن باتت ضرورية لإضفاء شرعية على هذا الكيان، الذي تتقاسمه خمس دول دائمة العضوية.

فولكان بوزكير
تضارب مصالح أعضاء المجلس والفيديو حذا من فعاليته

وتعرضت الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وهي الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا، لانتقادات كثيرة خلال جلسة نقاش نظمها الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر الماضي حول مستقبل هذه الهيئة التي تتسلها "مصالحها المتضاربة". وقد انقسمت الآراء حول ضرورة إصلاح مجلس الأمن، حتى أن هناك اتجاها يقول إن أصعب إصلاح هو ذلك



سقف مطالب بايدن مرتفع

وفي هذه النقطة ستطلب حنكة بايدن وإدارته في عدم التخلي عن الأكراد كما كان يتصور ترامب وبدلا من ذلك، يجب أن تجد طرقا أكثر إقناعا لإثبات أن التعاون العسكري بين الولايات المتحدة والأكراد يدور حول محاربة تنظيم داعش، وليس السعي لتحقيق الاستقلال الكردي.

وأمام التزام عسكري تركي واضح ضد داعش وبعد إحراز تقدم نحو اتفاق سلام ثلاثي بين الأكراد السوريين ونظام الأسد وتركيا، يمكن للولايات المتحدة أن تخفض تعاونها الأمني مع الأكراد السوريين. ووراء الكواليس، يمكن لإدارة بايدن أن تعمل أيضا من أجل حل سلمي للمشكلة الكردية في تركيا من خلال الضغط على حزب العمال الكردستاني لنزع سلاحه.

ومع التحرك بشأن هاتين المسألتين، يمكن على الأقل الدخول في فترة من دبلوماسية المعاملات الناجحة ووضع سياسة الأمن القومي مع أنقرة ولن تكون هناك علاقة وثيقة ما دام أردوغان في السلطة، ولكن لا داعي ولا يجب أن يكون أي شيء قريبا من علاقة عدائية أيضا.

وعلى الرغم من أن الدعم الأميركي للأكراد السوريين كان يستهدف دائما تنظيم الدولة الإسلامية، تعتقد تركيا أن واشنطن تدعم الحكم الذاتي للأكراد وإقامة دولة في نهاية المطاف في شمال سوريا.



ومما زاد الطين بلة أن أكراد سوريا الذين تدعمهم واشنطن هم جزء من جماعة متمردة كردية، وهي حزب العمال الكردستاني، المصنف كمنظمة إرهابية بموجب القانون الأميركي وبالتالي، فإن إعادة ضبط العلاقات التركية الأميركية في سوريا سيتطلب حركات بهلوانية دبلوماسية كبرى.

المجال الجوي التركي، وعلى الأخص طائرة أف35- الشبحية التي كانت تركيا في طريقها لشراؤها وساعدت في بنائها كثير في المشروع.

ودون حل لهذه المسألة، سيظل دور تركيا في برنامج أف-35 معلقا، ولن تتمكن من الحصول على الطائرة، علاوة على ذلك، يقف الكونغرس الأميركي على استعداد لتمير عقوبات عسكرية ومالية صارمة كعقوبة إضافية ضد أنقرة بسبب أس - 400.

واختبرت تركيا مؤخرا منظومة أس-400 ولكنها لم تقم بتشطيتها بالكامل. وإذا كان أردوغان جادا بشأن إعادة الضبط، فيجب عليه أن يلتزم صراحة بعدم تفعيل الرادار، وأن تعلن بلاده عن استعدادها لشراء نظام متوافق مع حلف الناتو.

في المقابل، يجب على إدارة بايدن الإعلان عن إعادة دمج تركيا في برنامج الطائرات أف35- والنظر في تقديم حوافز مالية وتقنية محتملة لشراء أنظمة الدفاع الصاروخي باتريوت. ويفترض أن يغطي نموذج المعاملات لإعادة التعميم مع أنقرة سوريا أيضا فالحرب هناك على وشك الانتهاء لكن وضع ما بعد الحرب بعيد كل البعد عن التسوية.

المهيمنة الأميركية عليه، أنه تم منح قوة هائلة لأعضائه الدائمين. وقال رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة فولكان بوزكير، الاثنين الماضي، إن "المجلس فشل في مناسبات عدة في تحمل مسؤوليته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين"، من دون إعطاء أمثلة ملموسة. وأضاف أن "المصالح المتضاربة لأعضائه والاستخدام المتكرر لحق النقض، حذا من فعالية مجلس الأمن".

وتضاف هذه الانتقادات الموجهة إلى هيئة لم تخضع للإصلاح منذ عقود، إلى انتقادات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي رأى في مقابلة الاثنين مع



كيان لم يعد يملك مفاتيح حل النزاعات الدولية

لماذا تأخر حسم مشروع إصلاح مجلس الأمن الدولي

على حق الفيتو، إلا أن الولايات المتحدة وروسيا اللتين استخدمتا هذا الحق 15 مرة منذ العام 2011 في الملف السوري وحده، تعارضان ذلك.

وقال الدبلوماسي الأميركي نغوي "تبقى الولايات المتحدة منفتحة على توسيع معتدل لمجلس الأمن". وأوضح ممثل أكبر دولة مساهمة في تمويل المنظمة الدولية "يجب أن يتم ذلك من دون تعديل حق الفيتو أو توسيعه". وقالت مساعدة السفير الروسي إلى الأمم المتحدة أنا إفسيتشينيفا "الأفكار المؤدية إلى تآكل صلاحيات الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ولاسيما حق الفيتو، غير مقبولة". وأضافت أن اللجوء إلى الفيتو والتهديد باستخدامه "جنباً إلى جنب" في حالات كثيرة الخوض في مغامرات مشيوية".

وأشارت بريطانيا إلى أنها لم تستخدم حق الفيتو "منذ العام 1989" في حين أعربت فرنسا عن تأييدها لمجلس يضم 25 بلداً من دون أن تبدي رأياً بمنح حق الفيتو لدول جديدة معتبرة أنه "موضوع حساس".

وندد السفير الصيني جان جون من جهته "بالتفويض المبالغ به للدول الصغيرة والمتوسطة ولاسيما الأفريقية منها". وقال "أكثر من ستين دولة لم تكن يوماً عضواً في مجلس الأمن وبعض الدول الصغيرة لا تتمكن من المشاركة فيه إلا كل خمسين سنة".

مجلة "لو غران كونتينان" أن المجلس "لم يعد ينتج حلولاً مفيدة". وحتى في بعض الأزمات الإنسانية الأكثر إلحاحاً، فشل المجلس في توفير استجابة في الوقت المناسب، بحسب بوزكير، وهذه انتكاسة خطيرة للمبادئ التأسيسية للأمم المتحدة والجهود المشتركة لبناء عالم يسوده السلام.

ويرى كثيرون أنه إذا كانت الأمم المتحدة في حاجة إلى إصلاحات أعمق، فمن الواضح أن إصلاح مجلس الأمن أمر حتمي وفي الوقت نفسه صعب وضروري. ومنذ بدء تفشي وباء كوفيد - 19، عقد مجلس الأمن عدداً قليلاً من الاجتماعات الكرسية لمناقشة الفايروس.

واستغرق الأمر أكثر من ثلاثة أشهر للتغلب على الخلافات بين الولايات المتحدة والصين لترتيب قرار في الأول من يوليو الماضي يدعو إلى المزيد من التعاون الدولي، ويدعم دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار في البلدان التي تشهد نزاعات لتسهيل مكافحة الفايروس. وخلال المناقشات، تطرقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193، إلى مسألة استخدام حق الفيتو، فضلا عن توسيع مجلس الأمن وتمثيله الإقليمي. واستمرت الخلافات العميقة التي لا تبشر باستئناف إيجابي للمحادثات الجارية منذ 13 عاماً حول إصلاح هذه الهيئة. واعتبرت الجزائر أن كل عضو جديد في مجلس موسع ينبغي أن يحصل